

التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف

(316) أصحّ الكتب بعد كتاب أبي العزير " (1) . وقال الجلال السيوطي : " وذكر الشيخ - يعني ابن الصلاح - أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحّته ، والعلم القطعي حاصل فيه . قال : خلافاً لمن نفى ذلك ، محتجاً بأزّه لا يفيد إلاّ الظنّ ، وإنّما تلقّته الأمّة بالقبول لأنّه يجب عليهم العمل بالظنّ والظنّ قد يخطئ ، قال : وكنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً ، ثمّ بان لي أن الذي اخترناه أوّلاً هو الصحيح ، لأنّ ظنّ من هو معصوم عن الخطأ لا يخطئ ، والامّة في إجماعها معصومة من الخطأ ، ولهذا كان الإجماع المبني على الإجهاد حدّة مقطوعاً بها ، وقد قال إمام الحرمين : لو حلف إنسان بطلان امرأته أن ما في الصحيحين - ممّا حكما بصحّته - من قول النبي - (صلى الله عليه وآله) - ألزمته الطلاق ، لإجماع علماء المسلمين على صحّته . قال المصنّف : وخالفه المحقّقون والأكثرون فقالوا : يفيد الظنّ ما لم يتواتر . قال في شرح مسلم : لأنّ ذلك شأن الآحاد ، ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما ، وتلقّي الأمّة بالقبول إنّما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقّف على النظر فيه ، بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه يوجد فيه شروط الصحيح ، ولا يلزم من إجماع الأمّة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأزّه كلام النبي - (صلى الله عليه وآله) - . قال : وقد اشتدّ إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ ، وبالع في تغليظه . وكذا عاب ابن عبدالسلام على ابن الصلاح هذا القول وقال : إنّ بعض المعتزلة يرون أنّ الأمّة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحّته ، قال : وهو مذهب رديء .

(1) علوم الحديث لأبي الصلاح . وعنه في مقدّمة فتح الباري : 8 .